مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الكويت أطلق حملة «دفي قلوبهم»

حمدان : لبنان يحوي أكثر من مليون لاجئ سوري يعيش نصفهم في ملاجئ مؤقتة

حنان حمدان متحدثة

جانب من المؤتمر

- الكويت تبرعت في الشتاء الماضي بمبلغ 31 مليون دولار مما ساهم في توفير المساعدات اللازمة
- المفوضية والمنظمات الشريكة تقدر ان 195 الف أسرة سورية سيعانون جراء البرد الشديد هذا العام
- تقديم مزيد من الدعم للبنان أصبح «أمراً حتمياً» لمساعدة جميع اللاجئين الضعفاء في البقاء على قيد الحياة
- 70 في المئة من السكان النازحين تحت خط الفقر باقل من 3.84 دولارات للفرد في اليوم

اطلق مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الكويت امس حملة (دفي قلوبهم) وهي حملة اقليمية من اجل حماية الأسر النازحة الأكثر احتياجا في لبنان والبلدان المجاورة في فصل الشتاء.

وقالت رئيسة المكتب حنان حمدان في مؤتمر صحافي في مقر بيت الامم المتحدة ان الكويت تبرعت في الشتاء الماضي بمبلغ 31 مليون دولار امريكي لدعم اللاجئين السوريين المقيمين في لبنان

موضحة ان هذا الدعم ساهم في توفير المساعدات اللازمة مثل الرعاية الصحية والمأوى والمستلزمات الضرورية في بداية فصل الشتاء حيث العواصف الثلجية كانت تجتاح لبنان.

واشارت الى ان مساعدات الشعب الكويتي ساهمت بتلقي 46 الف اسرة لاجئة في لبنان المساعدات الشهرية التي كانوا في امس الحاجة اليها متمنية المزيد من المشاركة لمساعدة ملايين اللاجئين من بينهم 20 الف اسرة سورية من الاسر «الاكثر احتياجا» على مواجهة موسم الشتاء في منطقة الشرق الأوسط وخاصة وان لبنان شهدت عواصف ثلجية متكررة وتساقط غزير للأمطار.

وذكرت ان المكتب يطلق الحملة من الكويت التي سميت من قبل الأمم المتحدة كمركز للعمل الانساني ولقب اميرها بلقب (قائد للعمل الإنساني) مؤكدة انهم «ممتنون» لكل المساعدات التي قدمتها الكويت وشعبها الكريم لدعم اللاجئين.

واوضحت ان لبنان يأوي أكثر من مليون لاجئ سوري يعيش أكثر من نصفهم في ملاجئ مؤقتة وخيام ومبان غير منتهية وكاراجات ومستودعات مشيرة الى ان لبنان شهد عدة عواصف ثلجية ورياحا عاتية وأمطارا غزيرة تسببت في إعاقة إمكانية وصول المساعدات للاجئين في الشتاء الماضي.

وقالت حمدان ان المفوضية والمنظمات الشريكة تقدر ان 195 الف اسرة سورية سيعانون جراء فصل الشتاء هذا العام وسيحتاجون إلى مساعدة للتنعم بالدفء كما أن المعاناة تطال أيضا العائلات اللبنانية الفقيرة.

وذكرت ان المفوضية ضاعفت عدد الأشخاص الذين يتلقون الدعم لفصل الشتاء في لبنان هذا العام اذ تهدف المفوضية من خلال الحملة الى مساعدة اكثر من 20 الف اسرة اي نحو 100 الف شخص على مدى اربعة اشهر متتالية اعتبارا من شهر نوفمبر الماضي.

واضافت ان المفوضية ستوفر المساعدة خلال اشهر الشتاء الأربعة للأسر اللبنانية الأكثر احتياجا والتي حددتها وزارة الشؤون الاجتماعية في اطار البرنامج الوطني لمساعدة الأسر الفقيرة في لبنان.

وبينت انهم يهدفون من خلال هذه الحملة الى تقريب المسافة بين سكان المنطقة والأشخاص المتضررين وذلك من خلال توفير وسيلة بسيطة تسمح للسكان بمساعدة ودعم الأشخاص المحتاجين وضمان تنعمهم بالدفء خلال هذا الشتاء.

واشارت الى ان لبنان «حصل على 45 في المئة فقط من الاستجابة الإقليمية لاستئناف مساعدات اللاجئين السوريين في لبنان» مؤكدة ان تقديم مزيد من الدعم للبنان اصبح «امرا حتميا» لمساعدة جميع اللاجئين الضعفاء في البقاء على قيد الحياة وتحمل الشتاء المقبل.

وذكرت ان التقييم الذي أجري مؤخرا لمواطن الضعف من قبل برنامج الأغذية العالمي والمفوضية واليونيسيف تشير الى انه يعيش 70 في المئة من السكان النازحين السوريين تحت خط الفقر باقل من 3.84 دولار امريكي للفرد في اليوم وهذه

تتمات

نائب الأمير

ابنائها ، وسنمضي وفق القانون والدستور الكويتي ، لاننا لا نهادن ولا نكابر» ، مشددا على أن «الكويت ستظل شامخة ولن تنكسر أبدا».

وأشاد سموه بجهود المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في مجال الرياضة ، على جميع مستوياتها الدولية والإقليمية ، لاسيما أزمة إيقاف النشاط الرياضي الكويتي ، متمنيا للأسرة الرياضية بجميع قطاعاتها التكاتف والتعاون من اجل انهاء أزمة إيقاف النشاط الرياضي ، لتعود الكويت الى سابق عهدها حاصدة البطولات والإنجازات في جميع المحافل الرياضية الدولية والإقليمية.

وقال سموه : «هذه أمنيتي وامنية كل كويتي محب لوطنه غيور على بلاده ، أن تتكلل الجهود برفع إيقاف النشاط الرياضي ، وذلك لإسعاد أبنائنا الشباب الرياضيين والجماهير الكويتية ، وتحقيق أمنياتهم بعودة الكويت الى أحضان النشاط الرياضي العالمي».

مخاوف من إبطال

معلومات تؤكد ان الحكومة ستتقدم بمشروع قانون على وجه السرعة لنفس النصوص السابقة التي انشاءت بها هيئة مكافحة الفساد ، ومن الممكن ان يطرح الامر في الجلسة القادمة

يذكر أن المحكمة الدستورية أوضحت في حيثيات حكمها ان هذا المرسوم «ليس في المسائل التي تناولها بالتنظيم ، ما يوجب الاسراع في اتخاذ اجراء تشريعي عاجل ، لا يتحمل الاناة والانتظار» .

واشارت الى ان المرسوم «لا يصلح بذاته سندا لقيام حالة الضرورة المبررة لاصدار هذا المرسوم بقانون ، خاصة وانه لم يطرأ من الاحداث او الظروف ما يشير الى ان امورا معينة قد تفاقمت ، او اوضاعا قائمة قد استفحلت خلال غيبة مجلس الامة ، ويمكن ان تتوفر معها تلك الضرورة التي تبيح استعمال رخصة التشريع الاستثنائية المقررة بالمادة (71) من الدستور».

وذكرت المحكمة في حيثيات حكمها ايضا ان المرسوم المطعون عليه لم يتضمن في احكامه «ما يشير الى اتخاذ إجراءات عاجلة ذات أثر فعال تتماشى مع مبررات إصداره فإن هذا المرسوم بقانون وإذ صدر استنادا الى المادة 71 وعلى خلاف الأوضاع المقررة فيها ، يكون مشوبا بمخالفة الدستور من الوجهة الشكلية وحق القضاء ، ومن ثم يعدم دستوريته ودون أن يغير من ذلك ان يكون مجلس الأمة قد أقره».

واوضحت أن «إقرار المجلس لهذا المرسوم لا يسبغ عليه المشروعية الدستورية ولا يطهره من العوار الذي لحق به ، على نحو ما كشفت عنه هذه المحكمة آنفا من الوجهة الدستورية».

وكان خالد مبارك راشد النصافي اقام طعنا بطريق الادعاء المباشر بموجب صحيفة أودعت إدارة كتاب هذه المحكمة بتاريخ 21 اكتوبر الماضي وقيدت في سجلها برقم 11 لسنة 2015.

وطالب النصافي في طعنه القضاء «بعدم دستورية المرسوم بالقانون رقم (24) لسنة 2012 بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية على سند من القول بأن المرسوم بالقانون سالف الذكر قد صدر مفتقدا القيود والضوابط والشروط التي حددها الدستور لإصدار المراسيم التي تكون لها قوة القانون متجاوزا حدودها».

وقد طالب عدد من النواب بضرورة عقد اجتماع عاجل للجنة التشريعية البرلمانية ، لاقرار القانون في جلسة غد الثلاثاء.

من جهته أعلن النائب عبدالحميد دشتي عن تقديمه اقتراحا بقانون بانشاء هيئة مكافحة الفساد، وذلك لاهمية الامر ورغبة في ملاحقة الفاسدين، وذلك بعد ابطال المحكمة الدستورية لمرسوم انشاء الهيئة.

بدوره قال النائب سلطان اللغيصم إنه يجب على اللجنة التشريعية انجاز تقريرها عن قانون «مكافحة الفساد» ، واقراره في جلسة الثلاثاء ، لسد الفراغ التشريعي.

وطالب النائب راكان النصف اللجنة التشريعية بعقد اجتماع عاجل ، للموافقة على قانون «مكافحة الفساد» الموجود على جدول أعمالها ، وذلك لاقراره في جلسة الثلاثاء.

الصالح : جهاز

مساهمة كويتية للإتجار في المواشي أوضح ان مجلس الوزراء قد كلف الهيئة العامة للاستثمار بتاسيس هذه الشركة .

وقال لاري ان اللجنة عقدت كذلك اجتماعا آخر مع وزير التجارة والصناعة الدكتور يوسف العلي وبحثت معه القانون رقم 2 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 98 لسنة 2013 في شان انشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مشيرا إلى ان الميزانية المقدرة للصندوق مليارا دينار ، وحتى اليوم تم تحويل 40 مليون دينار للهيئة المشرفة على الصندوق ، كما صدرت اللائحة التنفيذية مع بداية عام 2015 حيث بدأت الانطلاقة الفعلية للصندوق في 27 اكتوبر الماضي.

واضاف ان وزير التجارة اوضح ان الصندوق يستقبل المشروعات القائمة الحالية للانضمام له بعد الدراسة والموافقة ، وبحد اقصى 500 الف دينار، فضلا عن المشروعات الجديدة المقرر دخولها في دورة تدريبية للموافقة عليها.

وكشف لاري عن موافقة وزارة التجارة بالسماح للمتقاعدين بالتقدم بمبادراتهم ومشروعاتهم ، الى الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

واشار الى متابعة اللجنة مع وزير الصحة الدكتور علي العبيدي القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين ، حيث افاد بانتهاء الوزارة من ترسية الشركات المؤهلة لتقديم خدمات التأمين الصحي ، واحالتها الأمر للجنة المناقصات المركزية على ان يعتمد من ديوان المحاسبة حتى تباشر هذه الشركات أعمالها في خدمة المواطنين المتقاعدين.

وقال ان اللجنة اجتمعت كذلك مع ممثلي وزارتي العدل والاقاف والشؤون الاسلامية حيث تم مناقشة قانوني الحج والعمرة وتعديلات قانون بيت الزكاة مبينا ان الوزارة لم تنته من اصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحج والعمرة بعد انتظارا لردود مجلس الوزراء في شأن بعض التفاصيل.

وحول القانون رقم 38 لسنة 2014 بتعديل بعض احكام القانون رقم 5 لسنة 1982 في شان انشاء بيت الزكاة قال لاري ان ممثلي وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية افادوا بان هذا القانون مرتبط بعدة جهات حكومية ذات العلاقة حيث تمت مخاطبة هذه الجهات لاستكمال تطبيق هذا القانون.

واشار الى اجتماع اللجنة كذلك مع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير الكهرباء والماء بالوكالة الشيخ محمد عبدالله المبارك الصباح ، لمناقشته في شان متابعة قانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان.

وقال لاري ان الوزير العبدالله وعد اللجنة بتسمية مجلس الوزراء المرشحين لمنصب رئيس ونائب رئيس الديوان قبل جلسة مجلس الامة المقرر عقدها في 13 يناير المقبل ، وبعد ان يوافق مجلس الامة على تسميتهما سيقوم مجلس الوزراء بتسمية أعضاء الديوان بعد اسبوعين منه على ان تصدر بعد أربعة أشهر اللائحة التنفيذية لقانون انشاء الديوان الوطني لحقوق الانسان لتمارس مهامها.

وحول القانون رقم 19 لسنة 2015 بتعديل بعض احكام القانون رقم 39 لسنة 2010 بتاسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه، أكد ان الحكومة طلبت تخصيص موقع لمحطة جديدة في النويصيب لسعة 6 الاف ميقاواط وسترى النور عام 2022، حيث حدد المجلس البلدي الأرض المخصصة لبناء المحطة فضلا عن محطتي الزور الشمالية والخيران التي تقام بالشراكة بين القطاعين العام والخاص.

6 مليارات دينار

موافقة الغالبية الاعضاء الحضور 16 ، واعتراض نائب واحد فقط .

وقال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد في تصريح للصحافيين ، إن اللجنة المشتركة اجتمعت بحضور نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح وممثلي الوزارة ، لمناقشة مشروع قانون الميزانية التعزيزية للمجلس الاعلى للدفاع ، والقاضي بالسماح للحكومة بسحب مبلغ وقدرة 6200 مليون دينار من الاحتياطي العام للدولة ».

واوضح عبدالصمد ان مشروع القانون الحكومي يقضي بتخصيص هذه الميزانية التعزيزية لمدة عشر سنوات مقبلة ، تبدأ من السنة المالية الحالية ، مبينا انه تمت مناقشة هذا الموضوع ، واستعرض ممثلو وزارة الدفاع مبررات هذا الطلب ، وتم الاتفاق على تخفيض المبلغ الى 3200 مليون دينار ، تسحب 3 مليارات من الاحتياطي العام للدولة بميزانية تعزيزية ، وتضاف 200 مليون دينار الى الميزانية العامة للدولة السنة المالية الحالية .. وذكرت مصادر نيابية أن المليارات الثلاثة الأخرى سيتم اقتطاعها بشكل سنوي ولمدة عشر سنوات من الميزانية العامة .

وكشف عبدالصمد عن انه اعترض على تخصيص المبلغ المقدر بـ 3 مليارات دينار بميزانية مستقلة ، وعدم ادراجها ضمن الميزانية العامة للدولة، وكتعزيز لوزارة الدفاع ، خاصة في ظل الظروف الحالية لانخفاض أسعار النفط ، والتوجه لالغاء الدعوم عن البنزين والمكهرباء وتآكل الميزانية العامة للدولة بواقع عجز مليارى دينار ،مشيرا الى ان نتيجة التصويت باللجنة المشتركة انتهت الى ان يصرف المبلغ المقدر ببثلاثة مليارات بميزانية مستقلة على ان تضاف 200 مليون الى الميزانية العامة للدولة .

وأكد عبد الصمد انسحابه من رئاسة اللجنة المشتركة ، بعد اصرار اغلبية الحضور على ادراج مشروع القانون الحكومي على جلسة غد الثلاثاء ، رغم اختلاف اجراءات اعتماد الـ3 مليارات عن الـ200 مليون.

العيسى : مهتمون

هذه الفئة.

وحول اختبارات مدارس التربية الخاصة قال إنها تنوعت بين العلمية والأدبية ، لافتا الى ان جميعها كانت في مستوى قدرات الطلاب وامكاناتهم.

اضاف الدكتور العيسى «بسؤالنا لمجموعة من الطلبة ، أكدوا عدم صعوبة الاختبارات ، باستثناء اختبار الاحياء».

أطراف الحوار

الحوثي – صالح اتفقا على إنشاء «لجنة مراقبة وقف إطلاق النار والتهدئة»، وبيحثان آليات عمل لجنة الشؤون الإنسانية التي يجري تشكيلها.

ولضمان استمرار التواصل بينهما، سيتم تمثيل مختلف الأطراف التي شاركت في مفاوضات سويسرا، للعمل مع فريق المبعوث الدولي إسماعيل ولد الشيخ أحمد على تهيئة الجولة المقبلة في مطلع العام 2016.

واستبعدت مصادر دبلوماسية غربية صفة «الفشل»، لأن الجانبين «تحدثا وجها لوجه»، واتفقا على تشكيل لجان لمراقبة وقف إطلاق النار والشؤون الإنسانية وعلى اللقاء مرة أخرى، «وذلك رغم التغيرات العسكرية في الميدان»، ويرجح أن تتواصل الأعمال الحربية في غضون الأيام والأسابيع المقبلة، ما قد يؤثر مباشرة على سير جولة المفاوضات.

وبعقد المبعوث الدولي إسماعيل ولد الشيخ أحمد مؤتمرا صحافيا في نهاية اليوم السادس والأخير من المباحثات ظهر الأحد في العاصمة السويسرية بيرن.

وذكر مفاوض من وفد الحكومة لقناة «العربية» أن «المواقف راوحت مكانها حتى الساعة» قبل بدء الجلسة النهائية. ونقل إلى قناة «العربية» أن الأجواء تختلف عن «صداها لدى المراقبين الغربيين». وكشف أن جلسة يوم السبت كانت «صاخبة» عندما قدم وفد الحكومة الشرعية تقريرا مفصلا عن الدمار الهائل الذي أصاب اليمن، وعن تدهور الأوضاع الإنسانية في أنحاء البلاد، خاصة في مدينة تعز المحاصرة.

أضاف المصدر نفسه أن «التأثر بدا واضحا في عيون بعض الخبراء الدوليين». وآنذاك تدخل عضوان من وفد الحوثي – صالح، وهما أبوبكر القربي ومهدي المشاط، وعقبا بأن «هذا أمر عادي بعد أربعة أشهر» من الحصار.

ونقل المصدر نفسه أن نائب رئيس الحكومة وزير الخارجية عبدالملك المخلافي توجه بالكلام إليهما قائلا «الله المستعان يا قربي». واختفى أبو بكر القربي من الجلسة ظهر أمس، وبقي يشارك فيها عن جانب الحوثي – صالح عارف الزوكا، ياسر العواضي، محمد عبدالسلام ومهدي المشاط، وأن الأخير كان أكثر حدة حيث عقب «أما تعز نتمنى نبيدها».

كما طال التوتر أيضا العلاقة بين فريق الأمم المتحدة وممثلي صالح، ونقل مصدر مقرب للمفاوضات لقناتي «العربية» أن واحدا من الخبراء الدوليين توجه إلى وفد المتمردين بالقول «وفد الحوثيين واتباعهم»، فرد عارف الزوكا بانه يمثل حزب المؤتمر، وسمع الزوكا ما لم يتوقعه، حيث قال الخبير الدولي إن «أي حزب سياسي يستخدم القوة المسلحة يفقد طبيعته السياسية، ويتحول إلى مجموعة مسلحة متمردة، شأنه شأن الحوثيين، ويحق للحكومة الشرعية ملاحقته. وتنطبق القاعدة على كل حزب أو مجموعة انقلابية».

«حزب الله» يؤكد

«رويترز» للأنباء، فقد نعى بسام القنطار شقيقه سمير على صفحته على «فيسبوك» صباح الأحد دون أن يذكر تفاصيل بشأن وفاته.

وكانت صواريخ سقطت على أحد الأبنية في مدينة جرمانا بريف دمشق، ليل السبت الأحد، أدت إلى انهيار مبنى وتسببت بسقوط قتلى وجرحى.

هذا ولم تحدد ماهية الهجوم، الذي اعتبره البعض أنه هجوم صاروخي من مناطق المعارضة السورية، فيما قالت وسائل إعلام موالية للنظام السوري إن الغارة التي استهدفت القنطار كانت إسرائيلية.

وكان القنطار قد انضم لـ«حزب الله» اللبناني بعد أن أفرجت إسرائيل عنه في إطار صفقة لتبادل السجناء في 2008 .

من جانبه، رحب وزير إسرائيلي بمقتل الناشط اللبناني سمير القنطار في هجوم وقع خلال الليل في سوريا ولكنه لم يصل إلى حد تأكيد مزاعم بأن إسرائيل هي التي شنت هذا الهجوم.

وقال يؤاف جلانت، وزير البناء والإسكان الإسرائيلي لإذاعة إسرائيل: «من الأمور الطيبة أن أشخاصا مثل سمير القنطار لن يكونوا جزءا من عالمنا».